وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة والأدب العربي

محاضرة في: مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس .
شعبة : الدراسات اللغوية ، تخصص : لسانيات عامة

إعداد الأستاذ الدكتور: عيسى بوفسيو

السنة الجامعية :2022 / 2023

المبحث الأول: مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني

إن الحديث عن النظم هو حديث في البداية والنهاية عن قوانين النحو، أي عن الجملة التي أعطاه البلاغيون العرب أهمية كبرى، فقد درسوها دراسة مفصلة، تقوم على المعاني النحوية؛فتحدثوا عن أشكال العلاقات بين مكوناتها وعن تألفها ونظامها وذلك عندما تحدثوا عن الفصاحة في الكلام وعن أحوال الإسناد الخبري وأحوال المسند إليه وبخاصة مبحث التقديم والتأخير وعن أحوال معلقات الفعل وعن القصر والإنشاء وعن الفصل والوصل وعن الإيجاز والإطناب والمساواة وكل ما يدخل ضمن قسم المعاني وذلك في مواضيع مختلفة من كتبهم،ويأتي على رأس هؤلاء البلاغيين عبد القاهر الجرجاني ، ثم من جاؤوا بعده أمثال السكاكي والقزويني والسبكي وغيرهم[1]،فقد استهل الجرجاني كتابه: دلائل الإعجاز بالحديث عن النظم وتعلق الكلم بعضها ببعض ،وهو بهذا يضعنا أمام رؤية منهجية فريدة، بدايتها التعليق ونهايتها النظم حيث يقول: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها سببا من بعض والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما" [2]،ثم يتحدث بعد ذلك عن هذه الأقسام الثلاثة مبينا أوجه التعليق في كل قسم منها ويمكن استعراضها على النحو التالي:

المطلب الأول: تعلق الاسم بالاسم

[1]– إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٣٠٤

[2]– الجرجاني: دلائل الإعجاز –المقدمة–

كأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له كالصفة والتوكيد وعطف البيان والبدل أو المضاف إليه أو معطوفا عليه بحرف أو عاملا فيه عمل الفعل إذا كان وصفا مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر.

المطلب الثاني: تعلق الاسم بالفعل

كأن يكون فاعلا له أو مفعولا به أو مفعولا مطلقا أو مفعولا فيه أو ما هو منزلة المفعول من الفعل كخبر كان وأخواتها والحال المحور الذي درس النظم من والتمييز والمستثنى.

المطلب الثالث: تعلق الحرف بهما

ويرى أنه على ثلاثة أضرب أحدهما: أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم كحروف الجر التي تعدي الفعال اللازمة إلى ما بعدها من أسماء واو المعية وأداة والتمييز والمستثنى،**والضرب الثاني:**من الحروف التي تشرك الثاني فيعمل العامل في الأول كحروف العطف،**والضرب الثالث:** منها يكون تعلقه بمجموع الجملة وذلك كحروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء، وينهي كلامه عن أوجه التعليق في مقدمة دلائل الإعجاز بقوله:ومختصر كل الأمر: "أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه... فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم ببعضها البعض وهي كما تراها معاني النحو و أحكامه وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ومعنى من معانيه"[٣]. ويرى في موضع آخر أنه لا نظم في الكلم ولا ترتيب فيما بينها حتى يتعلق بعضها ببعض وأن يجعل كل بناء منها بسبب من الأخر حيث يقول: "و اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها

[٣]– الجرجاني: دلائل الإعجاز – المقدمة–.

ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه سببا من تلك هذا ما لا يجهله عاقلا ولا يخفى على أحد من الناس"[٤]، ويقول في توضيحه لعلاقة النظم بعلم النحو وتأكيده لتلك العلاقة ما يلي: " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضيع كلامك الوضع الذي يقتضي علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"[٥]،ويرى الجرجاني أن غاية ما يبتغيه الناظم بنظمه هو أن ينظر في وجوه كل باب نحوي وفروقه كأن ينظر مثلا إلى الوجوه التي عليها الخبر وينظر إلى الفروق التي تأتي عليها تلك الوجوه كأن يقول مثلا: زيد منطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق...الخ والوجوه التي يأتي عليها الشرط والجزاء في مثل: إن تخرج أخرج، وإن خرجت، وإن تخرج فأنا خارج.. الخ والوجوه التي يأتي عليها الحال في مثل: جاءني زيد مسرعا، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع... الخ[٦].وكذلك الوجوه التي يأتي عليها الحروف المشتركة في معنى عام، كالنفي مثلا ثم تخصص في تأدية دلالتها على أنواع النفي كما جيء النفي الحال ولا لنفي الاستقبال وهكذا، ووجوه الفصل والوصل في الجملة كمعرفة مواضع الفصل من مواضع الوصل ومعرفة المواضيع التي تستخدم فيها حروف الوصل كالواو والفاء وثم...الخ. ومعرفة التصرف في التعريف والتفكير والتقديم والتأخير وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار...الخ[٧].

من خلال ما سبق نجد أن عبد القاهر قد فطن إلى أن الأبنية الصرفية أو الكلمات المفردة لا تؤدي أي معنى وأنها تحتاج إلى شيء هام لتكون قادرة على

---

[٤]- المصدر نفسه، ص ٤٤.

[٥]- الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص ٦٤.

[٦]- أنظر : المصدر نفسه، ص ٦٤.

[٧]- أنظر : المصدر نفسه ، ص ٦٤-٦٥.

جعل المتكلم يفي بمقصوده، ويستعمل عبد القادر مصطلحي النظم والتعليق ليشير إلى الخيط الذي يربط بين الكلمات المفردة أو أجزاء التراكيب فيقول: "فليس من عاقل يفتح عين قلبه إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض وتعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسببي من بعض لا أن ينطق بعضها في أثر بعض من غير أن يكون فيما بينهما بعض تعلق"[٨].

ويقول في موضع آخر "ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها سبب من بعض"[٩].

مما سبق نجد نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني تعتمد على معاني النحو حيث يرى عبد القاهر أن أمر هذا النظم يتوقف على معاني النحو وعلى الوجوه وعلى الفروق التيمن شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا نجد لها ازديادا بعد.

المطلب الرابع: مفهوم الجملة عند الجرجاني من منظور اللسانيات الحديثة

انطلاقا من المفاهيم التي تحدث عنها الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، التي لا تختلف كثيرا عن دراسة الجملة بالمفهوم الحديث ،التي مازالت إلى اليوم تشغل اهتمام الدارسين اللسانيين.

إن دراسة عبد القاهر الجرجاني للنظم هو أن ينظر إلى اللغة من خلال مستويين (نفسي، عقلي)فالمستوى الأول هو المحرك للعملية الكلامية وهو المحدد لأنماطها وأشكالها وفروقها ولا يتشكل المستوى الثاني إلا بإدراك المستوى الأول حيث يقول "وأمر النظم في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم وأنك ترتب المعاني أولا في نفسك تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك و أن لو

---

[٨]– كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، آداب بنها، القاهرة، د ت، ص ٢٥٣.

[٩]– الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤١٦.

فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور"[١٠]؛ فالألفاظ لا تكون مفيدة في التركيب إلا من خلال صلاح معناها المرتب في النفس وقوانين النحو حيث يقول: "والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب... وهذا الحكم أعني الاختصاص في الترتيب يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل ولن يتصور في الألفاظ وجوب وتقديم وتأخير وتخصيص في ترتيب وتنزيل. وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة وأقسام الكلام المدونة"[١١].

وعندما نتحدث عن اتحاد أجزاء الكلام وتداخل بعضها في بعض وشدة ارتباطها هذا كله راجع إلى توخي معاني النحو التي هي النظم حيث يقول: "وأعلم أن ما هو أصل في أن يدقق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثان منها بأول وأن يحتاج في الجملة إلى أن نضعها في النفس وضعا واحدا وأن يكون حالك فيها حال الباني، يضع بيمينه هاهنا في حال ما يضع بيساره هناك"[١٢].

وأظن أن معالجة الجرجاني لنصوص اللغة وفق هذين المستويين (مستوى عقلي باطني ومستوى نطقي محسوس) يوافق معالجة الدراسة اللسانية الحديثة دي دوسوسير الثنائية اللغة والكلام) و تشومسكي (الكفاءة اللغوية–الأداء الكلامي)،هذه الثنائية التي قسمها دي دوسوسير الكلام البشري يتمثل عنده في مستويين مستوى تمثله اللغة التي هي نظام قار في ذهن الجماعة اللغوية وهي

---

[١٠]– المصدر نفسه، ص٣٤٩.

[١١]– الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق محمد عبد العزيز النجار، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٤–١٥.

[١٢]– الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٧٣.

كنز مودع عن طريق ممارسة اللفظ لدى جماعة من الأشخاص المنتمين إلى جماعة واحدة وهي نظام نحوي يوجد بالقوة في كل دماغ أو على نحو أدق في مجموعة من الإفراد وذلك لأن اللغة ليست تامة في دماغ واحد منها بمفرده ولا وجود لها على الوجه الأكمل إلا عند الجمهور"[١٣].

من خلال هذا المفهوم نجد في رأي دوسوسير أنها تصلح للدراسة العلمية التي تمثل الجانب الجوهري للكلام البشري وهو عبارة عن جانب نفسي بحت ومستوى يمثله الكلام وموضوعه الجانب الفردي الذي يخص كل فرد بذاته وهو عبارة عن جانب فيزيائي وهو في رأيه لا يستحق الدراسة.ونجد هذه الثنائية قد طورها (تشومسكي) إلى ما صار ما يعرف ب (الكفاءة اللغوية)وهي المعرفة الضمنية للمتكلم بقواعد لغته وهي معرفة حدسية تنتج للمتكلم إنتاج جمل اللغة وفهمها وتدرس الكفاءة من خلال البنية العميقة لتقدم التفسير الدلالي للغة والأداء الكلامي أو الإنجاز اللغوي وهو ما يمثل التحقيق الفعلي لتلك الكفاءة أو المقدرة اللغوية ويدرس الأداء من خلال البنية السطحية لتقديم التفسير الصوتي للغة[١٤].

أن الكفاءة اللغوية تهدف إلى دراسة النظرية التوليدية التحويلية لأنها هي الأساس على ما

يجري في البنية السطحية ولذلك نجد تشومسكي- يدعوا إلى العودة إلى تصورات الفيلسوف

الألماني-همبولد- اللغة حيث يقول: "ينبغي الرجوع إلى التصور الهمبولدي للغة الذي يعد الكفاءة اللغوية نظاما من التطور التوليدي وقواعد اللغة تهدف إلى

---

[١٣]-صالح القرمادي وآخرون: دروس في الألسنية العامة لدى دى دوسوسير، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٧٥، ص٣٤.

[١٤]- الشريف ميهوبي: نظام الربط في الجملة العربية ص ٣٣.

وصف هذه الكفاءة اللغوية الضمنية للمتكلم أو المستمع المثالي[١٥]،هذه النظرية التي استلمها (تشومسكي) من نظرية الفيلسوف (همبولد) للغة التي يميز فيها شيئين هما الشكل الخارجي (الآلي) Forme Mécanique والشكل الداخلي (العضوي) Forme Organique وأن اللغة عبارة عن عمل العقل وبالتالي فهنا جوانب خفية عن السطح وهذا ما وضعه تحت اسم (شكل اللغة) Forme De Langue الذي قسمه إلى شكل خارجي و شكل داخلي عضوي والشكل الأخير هو الأهم الذي يتطور من الداخل إلى الخارج أي من البنية العميقة إلى البنية السطحية، كما يرى "همبولد" أن الحقيقة الوحيدة والنهائية للغة هي اللانهائي والمتجدد فيما ينجزه العقل في استخدام الصوت المنطوق للتعبير عن الفكر وهذه الخاصية المستمرة المنظمة،وهي عمل العقل هي ما يدعوه –همبولد– دائما بـ(شكل اللغة) الذي يعد البنية التنظيمية لها كما يرى أن اللغة هي استخدام لا نهائي لوسائل نهائية وقواعد هذه اللغة ينبغي أن تصف التطورات التي ترجع لهذه القدرة في اللغة[١٦]،وإذا ما راجعنا النصوص السابقة للجرجاني– نجد أن المعاني تكون في النفس أولا ثم تحذوا الألفاظ على ترتيبها في النطق وأن الجملة تحتاج أن توضع في النفس أولا ثم يليها النطق وذلك في قوله "وجملة الأمر أنم الخبر وجميع الكلام معاني ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكر هو يناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض"[١٧]،ومن هنا فإن مفهوم اللغة عند دوسوسير (اللغة والكلام والذي يمثله الجانب النفسي والمتمثل في اللغوي وهو الجوهر ثم يليه الكلام والذي يمثل الجانب الفردي الثانوي وعند تشومسكي –

[١٥]– المرجع نفسه، ص ٣٣ .

[١٦]– المرجع نفسه، ص ٣٣.

[١٧]– عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، ١٩٨٣، ص١٢٢–١٢٤.

يمثله الكفاءة اللغوية والأداء الكلامي) كما وضحنا وما يقابلها عند –همبولد – الشكل الخارجي الآلي) للغة والشكل الداخلي العضوي لها ،لا نجد أي اختلاف بينه وبين ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني رغم الفارق الزمني ورغم دقة المنهج الحديث وضبطه بل نجد توافقا كبيرا بين الجرجاني وأعلام الدراسات اللسانية الحديثة في مفهوم علم النظام للغة الذي مصدره العقل البشري.

ويمكن توضيح التقارب في الشكل التالي:

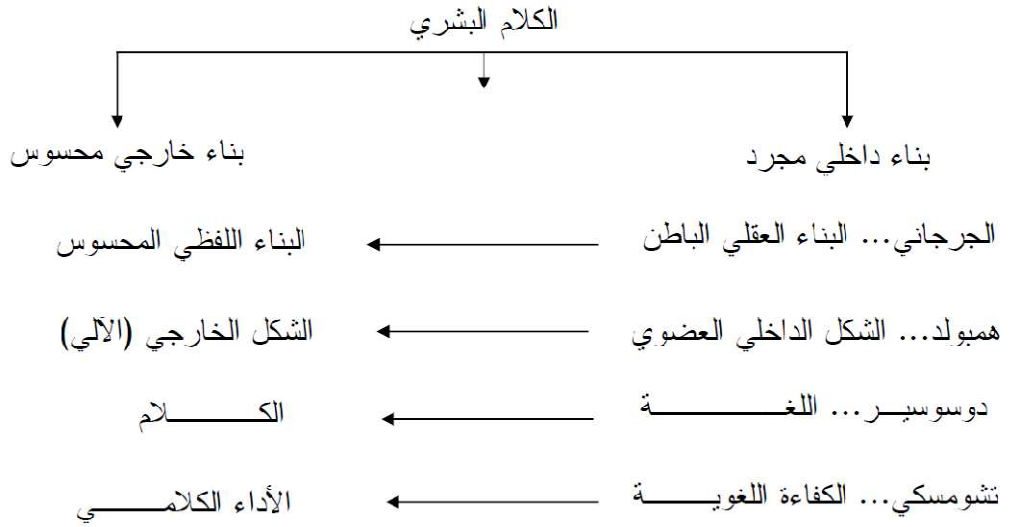

وتوجد هناك نقاط جوهرية يلتقي فيها كل من الجرجاني مع همبولد من بينها أن:

١- شكل اللغة عند همبولد←النظم عند الجرجاني

٢- الشكل الداخلي (العضوي)← البناء العقلي الباطني

٣- الشكل الخارجي الآلي ←البناء اللفظي المحسوس

وهناك نجد (همبولد) يرى أن اللغة عبارة عن سلسلة منفصلة من الظواهر كالأصوات والكلمات ... الخ وذلك بوصفها نظاما عضويا تترابط من خلاله كل الأجزاء بحيث يؤدي ك لجزء منها دورا وفقا لنظام توليدي من خلال البناء المضمر وهو ما دعا إليه الجرجاني في كثير من نصوصه حيث يؤكد (أن ليس النظم سوى تعليق الكلم ببعضها البعض) و(أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه

لابد من مسند ومسند إليه) وأنه (لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض) وأن الألفاظ لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض وأن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف وما أكثر تأكيدات الجرجاني على تعلق الكلم بعضها ببعض ولا وجود لها خارج هذا التعليق وهذا ما يراه همبولد بأنها نظاما عضويا تترابط من خلاله أجزاء الكلام، وإذا كان النحاة القدامى اعتبروا السماع أصلا من أصول التقعيد وبالتالي فإنهم اعتبروا حال السامع ولم يعتبروا حال المتكلم فبينت قواعدهم على ما هو مسموع دون اللجوء إلى حال المتكلم وعملية الكلام والمراحل التي تسبق الكلام وعوضوا ذلك بتأويل المسموع من نصوص اللغة، ولكن البلاغين اعتبروا حال المخاطب والمتكلم معا واعتبروا المقامات والأحوال ومقتضيات الكلام وانطلقوا في دراساتهم من المتكلم إلى السامع ونصوص الجرجاني السابقة تؤكد ذلك وبالتالي فهو ينتقدوا الذين اعتمدوا على الجانب الشكلي للغة "ثم ترى الذين لهجوا بأمر اللفظ قد أبوا إلا أن يجعلوا النظم في الألفاظ فترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه على ما أعلمناك ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته وتراه ينظر إلى حال السامع فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه الأمن بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه نسي حال نفسه واعتبر حال من يسمع منه وسبب ذلك قصر الهمة وضعف العناية وترك النظر والإنس بالتقليد[١٨].

والجرجاني يلتقي هنا مع التوليديين وعلى رأسهم تشومسكي، حيث كانت هذه النقطة تمثل أهم نقاط الخلاف بينهم وبين البنيويين السلوكيين وهو خلاف في موضوع الدراسة وهدفها فكان إتباع المدرسة السلوكية يعتمدون (المدونة اللغوية)

[١٨]- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٣٤٩.

corpus موضوعا لدراستهم. ويهدفون لتصنيف عناصرها وتحليلها إلى مؤلفاتها النهائية دون الاهتمام بتكلم اللغة بينما كان التوليديون يرون أن موضوع الدراسة وهدفها هو معرفة المتكلم اللغوية أو الكفاءة اللغوية – Compétence Linguistique في إصدار عدد غير محدود من جمل اللغة وفهمها دون الاكتفاء بتحليل تراكيب اللغة وتفسيرها بل اعتمدوا متكلم اللغة موضوعا لدراستهم وذلك لأجل معرفة القواعد النحوية التي تتحكم في بناء تلك الجمل[١٩]، والدارس اللغة في رأيهم – ينبغي أن تسقي مادة بحتة من خلال مساءلة متكلم اللغة ولا يعتمد المدونة في أخذه لمادة تبحثه كما هو الشأن عند النبويين لأن الجمل التي تتكون منها اللغة غير محدودة لكن الجمل التي تتكون منها المدونة محدودة[٢٠]،كما نجد النحاة البلاغين وعلى رأسهم سيبويه– والجرجاني قد تحدثوا عن الانحراف الدلالي في الجملة، قبل أن يتحدث عنها التوليديون في العصر الحديث وهو ما تعرف بالتتابع المفردات ضد قانون الاختيار الدلالي بكل وضوح ودون لبس، وإن اختلفت التسميات[٢١]،ونجد من بين هؤلاء سيبويه– الذي خصص في كتابه بابا لهذه المسألة أطلق عليه باب الاستقامة من الكلام والإحالة يتحدث فيه عن مدى صحة الدلالة النحوية في الكلام وقد سمي المنحرف دلاليا: المستقيم الكذب – مثل– حملت الجبل وشربت ماء البحر[٢٢]،وابن يعيش يتحدث عن التتابع ضد قانون اختيار الدلالي في الجملة حيث يقول: "فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محال نحو قولك: تكلم الحجر وطار الفرس فالحجر لا يوصف

---

[19] –In.chomesky –aspect de la théorie syntaxique p 12

[٢٠]– أنظر الشريف ميهوبي: نظام الربط في الجملة العربية، طرقه وأدواته، ص٣٦

[٢١]– المرجع نفسه، ص ٣٦.

[٢٢]– المرجع نفسه، ص ٣٦.

بالكلام ولا الفرس يوصف بالطيران إلا أن تريد مجازا"[٢٣]وقد ذكر الشريف ميهوبي أن البلاغيين قد تحدثوا عن هذه القضية تحت اسم تجوز في الإسناد أو المجاز العقلي مقابل الحقيقة العقلية ونجد نحن أكثر الذين تحدثوا في ذلك من البلاغيين هو عبد القاهر الجرجاني الذي خصص فصلا تحت عنوان (دلالة الكلام ضربان:قضية أولية ومعنوية ثانوية) وهذان الضربان هما ما صار يعرفان عنده بـ"المعنى" و"معنى المعنى". ويجمل ذلك في قوله: "وإذا قد عرفت هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول المعني، ومعنى المعني نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة بمعني المعني نعني أن تعقل من اللفظ معني ثم يفضي بك ذاك المعني إلى معني آخر"[٢٤].

من خلال المفاهيم السابقة التي وردت عن الجرجاني، ووجهة نظر الدارسين المحدثين كثنائية اللغة والكلام بوصفه نظاما كامنا في الأذهان والكلام تحقيقا فعليا لذلك النظام والاهتمام بكفاءة المتكلم لغوية ومحاولة وصفها وكعدم نظر إلى اللغة بوصفها سلسلة من الظواهر المنفصلة ولكن نظاما عضويا معلقا ببعضه ببعض وكمسألة الانحراف الدلالي أو التجاوز في المعنى ونجد في هذه المفاهيم مقارنة مع الجرجاني أنه لا يكاد يختلف عن أعلام الدرس اللساني الحديث قيمة ما قدمته الدراسات البلاغية للنحو العربي في الدرس اللساني الحديث.

المبحث الثاني: قيمة ما جاء به عبد القاهرالجرجاني .

إن قيمة ما قدمه علم المعاني لنحو العربي وما جاء به الجرجاني خاصة هو ما يمثل قمة الدراسة النحوية؛فالنحو العربي لم يكن مجديا ومرضيا إلا بمجيء هذه الدراسة البلاغية التي أضفت عليها طابعا خاصا بما يعرف – بعلم المعاني

---

[٢٣]– المرجع نفسه،ص ٣٧ .

[٢٤]– ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص ٧٥.

– وإن الجملة لم تنل العناية الكاملة مع هذا العلم،وفي هذا السياق يرى إبراهيم مصطفى– صاحب أحياء النحو– أن الجرجاني: "رسم في كتابه دلائل الإعجاز طريقا جديدا للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب وبين أن للكلام نظما وأن رعاية هذا النظم وإتباع قوانينه هي السبيل إلى الإنابة والإفهام وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهما معناه ولا دالا على ما يراد منه"[٢٥]، ويتابع منتقدا النحاة والبلاغين في عدم أخذهم بما جاء به الجرجاني في نظرية النظم والاستعانة به في إثراء الدراسات النحوية التي هي في حاجة إلى ذلك،فجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفا ولا امتدوا منه بشيء وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه، وتأييد لمنهجه وجعلوها أصول علم من علوم البلاغ سموه: – علم المعاني – وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها وقد كان

أبو بكر يبدي ويعيد في أنها معاني النحو فسموا علمهم المعاني – وبتروا الاسم هذا البتر

البتر المضلل"[٢٦]،أبو بكر يبدي ويعيد في أنها معاني النحو فسموا علمهم المعاني – وبتروا الاسم هذا البتر المضلل"[٢٧]،وقد أطلق في النهاية صيحة وجدت صداها لدى عدد من الدارسين بعده قائلا فيها: "لقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي"[٢٨]،وقد نوه إبراهيم أنيس– بما قدمه الجرجاني في دراسته للجملة ويرى أنها لم تجد العناية الكاملة إلا معه من خلال كتابة دلائل الإعجاز حيث يقول: "حين نحاول البحث عن نظام الجملة العربية في كتب

---

[٢٥]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ١٩٣٧، ص ١٦

[٢٦]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ١٩.

[٢٧]– المرجع نفسه، ص ١٩.

[٢٨]– المرجع نفسه، ص ٢٠.

القدماء من اللغويين نراهم يشيرون إليه في ثنايا كتبهم إشارات سريعة تكاد تنظم معظمهم أبواب النحو والبعض في فصول البلاغين وينذر أن نرى بينهم من قصر على مثل هذا البحث كتابا مستقلا أو فصولا من كتاب حتى جاء عبد القاهر الجرجاني فعني بهذا الأمر كل العناية في كتابه دلائل الإعجاز[٢٩].

ولعل أجرأ محاولة في العصر الحديث هي التي قام بها الدكتور تمام حسان – من خلال كتابة – اللغة العربية معناها ومبناها مستفيدا من نظرية التعليق – عند الجرجاني وما يتبعها من حيث المعنى والمبنى مقدما المعنى على المبنى لأنه يحتل المكانة الأولى في دراسة وعنوان كتابه يوحي بذلك وهو ما صار يعرف عنده بنظرية تضافر القرائن – التي جعلها بديلا لنظرية العامل في النحو العربي وهو لا يخفي إعجابه واستفادته من أراء الجرجاني وبخاصة في الجزء الذي يتناوله فيه المعنى النحوي الدلالي– حيث يقول: "وإذا كان النحو... هو تقعيد أبواب المفردات فقد كانت الحاجة معه ماسة إلى دراسة أبواب الجمل ولما ظهر الاتجاه البلاغي إلى دراسة المعنى كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني الذي اعترف لآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفصل

على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي الدلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا

بعبارات هذا العلامة وأحيانا أخرى بإشاراته[٣٠].

وبعد أن تحدث عن مفهوم نظرية العامل في النحو العربي وعن بعض الجهود التي سبقته في نقدها ولم تقدم بديلا لها كجهد ابن مضاء– قديما في نقده

---

[٢٩]– إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٣٠٢.

[٣٠]– تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٧–١٨.

النظرية العامل من خلال كتابه الرد على النجاة، وجهد إبراهيم مصطفى – حديثا من خلال كتابه أحياء النحو– تحدث عن تلك الجهود ناقدا لها وواصفا إياها بالقصور والاتهام ويرى أن البديل عن ذلك هو ما قدمه الجرجاني من خلال نظرية النظم وبخاصة التعليق الذي يقابل عند الدكتور تمام حسان ،ما صار يعرف بنظرية تضافر القرائن ، وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان التعليق ، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"[٣١]،وما أكثر الذين تحدثوا عن جهود عبد القاهر الجرجاني وعن قيمتها العلمية من منظور الدراسات اللغوية والنقدية الحديثة، وبشكل عام فإن البلاغين وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني– قد أولوا دراسة الجملة أهمية كبيرة، وكانت دراستهم لها تقوم على المعاني النحوية وفق مستويين مستوى المعاني ومستوى الألفاظ ،وكان المستوى الأول في رأيهم هو المحرك للعملية الكلامية ،وهو ما ينبغي أن نبحث عنه وراء الأشكال أو التراكيب اللغوية ،وقد كانت لهم نقاط التقاء مع ما جاءت به الدراسات الحديثة ،وهو ما سبق أن أكدناه وما أكده عدد من الدارسين المحدثين أثناء دراسة عناصر الجملة، حيث لاحظ النحاة العرب أن الألفاظ التي يمكن أن تكون مسندا ليست من جنس واحد، وهذا ما دعا إلى تقسيم الجمل إلى اسمية وفعلية ومبدأ التقسيم هذا هام جدا يدل على حرص النحاة على تصوير الواقع اللغوي بما فيه من مختلف الإمكانات، إلا أن هؤلاء لم يراعوا تقسيمهم إلا مرتبة المسند إليه فقد أهملوا نوع المسند واعتبروا أن الجملة الاسمية هي التي بدئت باسم وإن تضمنت فعلا والفعلية هي التي بدئت بفعل، وتعريف نوع الجملة هذا لا يعبر عن العلاقة التي يمكن أن توجد بين المسند

[٣١]– المرجع نفسه، ص١٨٨.

والمسند إليه؛ بل أنه لا يعتبرها مقياسا لتميز بين النوعين وهذا يتضح خاصة في عدم الاكتراث بالوظيفة التي يقوم بها المبتدأ المشفوع بفعل في أداء المعنى، ومعلوم أنله دائما قيمة الفاعل أو قيمة المفعول مما يؤهل الجملة التي تبدأ باسم متبوع بفعل أن تعتبر فعلية ولا تخفى أن اعتبارها اسمية يضطر النحوي إلى تكلف في التأويل والالتجاء إلى التقدير وافتراض استتار عناصر لو أبرزها إلى الوجود لأصبح للجملة بنية غريبة لا يمكن أن توجد في الواقع بأي حال من الأحوال.

المراجع والمصادر:

١-ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٧٨.

٢-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢.

٣- كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، آداب بنها، القاهرة، د ت،

٤-صالح القرمادي وآخرون: دروس في الألسنية العامة لدى دى دوسوسير، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٧٥.

٥-الشريف ميهوبي: نظام الربط في الجملة العربية طرقه وأدواته دراسة نحوية بلاغية، رسالة دكتوراه ، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤

٦- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، ١٩٨٣.

٧-.ابن يعيش: شرح مفصل، ج١، عالم الكتب، بيروت، د ت.

٨- *إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ١٩٣٧.*

٩. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

١٠ - In.chomesky –aspect de la theorie syntaxique.